التعليمات المالية المنظمة تتيح للوزارة ممارسة هذا الحق بمرونة

# «الميزانيات»: «المواصلات» مطالبة بإعادة النظر بالقيم الإيجارية المتدنية للأبراج الهوائية

■ زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية لتصويب ما ورد من ملاحظات على الحساب الختامي للوزارة

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

■ الوزارة ما زالت تزود إحدى الشركات بخدماتها رغم تعثرها بعدما قامت بتغيير اسمها التجاري

■ إعادة النظر في متطلبات بعض المشاريع الإنشائية للوزارة بما يتناسب مع وضعها الراهن

■ «المحاسبة» بين أن إيرادات الوزارة «مبهمة التصنيف» ولا تتوفر المستندات المؤيدة لصحتها

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة المواصلات للسنة المالية 2015/2014 وملاحظات ديوان المحاسبة بشانه حيث تبين لها ما يلي :-

أولا : زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وتفعيل إدارة التدقيق الداخلي

شددت اللجنة على أهمية زيادة التنسيق مع الجهات الرقابية وإيجاد آليات أكثر تفاعلية وتواصلية معها لتصويب ما ورد من ملاحظات على الحساب الختامي للوزارة

مبينة أن تفعيل إدارة التدقيق الداخلي وإلحاقها بأعلى سلطة إشرافية في الوزارة من شانه الحد من الكثير من الأخطاء المالية والإدارية مع التشدد في ضبط شؤون التوظف من خلال صرف البدلات الميدانية للمستحقين فعلا ومتابعة المتقاعسين عن العمل.

ثانيا : إحكام الرقابة على إيرادات الوزارة والعمل على زيادتها واكدت اللجنة على ضرورة المعالجة الجادة لأوجه القصور التي تشوب إجراءات تحصيل وإيداع إيرادات الوزارة وفق متطلبات الجهات الرقابية إحكاما للرقابة عليها خاصة وأن ديوان المحاسبة قد بين أن إيرادات الوزارة «مبهمة التصنيف» ولا تتوفر المستندات المؤيدة لصحتها. ومن جانب آخر بينت اللجنة على أهمية إعادة النظر بالقيم الإيجارية المتدنية نظير استغلال الشركات للمساحات والأبراج الهوائية خاصة وأن التعليمات المالية المنظمة لهذه العملية تتيح للوزارة ممارسة هذا الحق بمرونة.

ثالثا : استمرار تعاون الوزارة مع إحدى الشركات المتعثرة

ولاحظت اللجنة انه رغم تعثر إحدى شركات الاتصالات مع الوزارة سابقا إلا أن وزارة المواصلات ما زالت تزودها بخدماتها بعدما قامت تلك الشركة بتغيير اسمها التجاري رغم وجود مديونية على الاسم التجاري القديم للشركة تقدر بنحو 2.5 مليون دولار ودون «أي جدية للوزارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن إقامة دعوى قضائية ضدها منذ سنة 2004 مما يهدد بضياع تلك المستحقات» كما هو وارد في تقرير ديوان المحاسبة.

وهي من الظواهر التي نبهت عليها اللجنة مرارا واتخذت عدة مبادرات في هذا الشان من مراسلات وتوصيات ولكن اسمعت لو ناديت حيا.

رابعا : تدني نسبة تنفيذ المشاريع

وأكدت اللجنة على أهمية إدراج الاعتمادات المالية المتوافقة مع القدرة التنفيذية للوزارة في إنجاز مشاريعها الإنشائية ووضع برنامج زمني قابل للتطبيق مع إعادة النظر في متطلبات بعض المشاريع الإنشائية للوزارة بما يتناسب مع وضعها الراهن وذلك بعد نقل قطاعي «الإتصالات والنقل البري» منها خاصة وأن ملاحظة ديوان المحاسبة بهذا الشان باتت متكررة سنويا.

عقدت اجتماعها الثامن ونظرت خلاله في 6 اقتراحات بقوانين من الناحية الدستورية والقانونية

# «التشريعية» ترفض قانون انشاء الهيئة العامة للسياحة بالأغلبية

جانب من اجتماع اللجنة

عقدت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية اجتماعها الثامن أمس والذي نظرت خلاله في 6 اقتراحات بقوانين من الناحية الدستورية والقانونية وتمت احالتهم الى اللجان المختصة.

وقال مقرر اللجنة النائب احمد القضيبي في تصريح صحافي عقب اجتماع اللجنة «ان اللجنة رفضت في البند الاول اقتراح بقانون باضافة مادة جديدة برقم 152 مكررا الى القانون رقم 42 لسنة 2014 في شان اصدار قانون حماية البيئة نظرا لوجوده بالقانون الحالي، فيما وافقت بالاغلبية على الاقتراح بقانون بتعديل المادة 138 من القانون ذاته واحالته الى لجنة المرافق العامة.

وأضاف القضيبي: ان اللجنة وافقت في البند التالي على الاقتراح بقانون في شان تنظيم العمل التطوعي واحالته الى اللجنة المعنية، ووافقت بالاغلبية على الاقتراح بقانون بشان العلاج من الخارج بالاغلبية واحالته الى لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل.

واشار القضيبي الى ان اللجنة رفضت في البند الثالث الاقتراح بقانون في شان انشاء الهيئة العامة للسياحة بالاغلبية، وتمت احالته للجنة المختصة، فيما وافقت بالاجماع في البند الرابع على الاقتراح بقانون بتعديل المادة 8 من القانون رقم 51 لسنة 2010 بانشاء صندوق لمعالجة اوضاع المواطنين المتعثرين في سداد القروض الاستهلاكية والمقسطة تجاه البنوك وشركات الاستثمار، ووافقت بالاغلبية في البند السادس على تعديل بعض احكام المرسوم رقم 15 لسنة 1979 في شان الجنسية الكويتية.

اللجنة وجهت دعوة إلى ديوان الخدمة المدنية لحضور اجتماع الاسبوع المقبل

# طنا: «شؤون المرأة» أجلت البت في قانون إنشاء المجلس الأعلى للأسرة

محمد طنا

أجلت لجنة شؤون المرأة والأسرة البرلمانية البت في قانون انشاء المجلس الأعلى للأسرة والمرسوم 401/2006 إلى حين ورود اقتراحات وزارة العدل المتعلقة بالقانون

وقال مقرر اللجنة محمد طنا في تصريح للصحافيين عقدت اللجنة اجتماعا وناقشت قانون انشاء المجلس الأعلى للأسرة المتعلق بفض الخلافات الأسرية وتطوير نظم المعلومات وعدم إفشاء أي اسرار تتعلق بالأسرة مشيرا إلى أن أعضاء اللجنة فضلوا عدم البت إلى حين ورود اقتراحات وزارة العدل.

من جانبه قال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح مماثل ان اللجنة وجهت دعوة الى ديوان الخدمة المدنية لحضور اجتماع اللجنة الاسبوع المقبل لمناقشة موضوعات عدة أبرزها اعطاء اولوية التوظيف لابناء الكويتية ومناقشة الامتيازات الخاصة للكويتية المتزوجة من غير كويتي بالنسبة لبعض العلاوات والبدلات الوظيفية ومناقشة حقوق الحضانة والنفقة للمرأة الكويتيه المتزوجة من كويتي

في ظل حالات يستعصي علاجها داخل البلاد

# الظفيري: الاقتراح بإلغاء العلاج بالخارج «مستغرب وغير منطقي»

■ نرفض المساس بكل ما هو في صالح المواطن و لا سيما عندما يتعلق الأمر بصحة الإنسان

■ هناك لجان طبية هي من تحدد الحالات المرضية المبتعثة للعلاج بالخارج بناء على عدد من الاشتراطات

أعتبر النائب الدكتور منصور الظفيري ان المطالبة والاقتراح بإلغاء العلاج بالخارج أمر مستغرب وغير منطقي في ظل وجود حالات يستعصي علاجها داخل البلاد وفي ظل ندرة بعض التخصصات الطبية أو وجود كوادر طبية قادرة على التعامل مع بعض الحالات الحرجة

وقال الظفيري في تصريح صحافي : ان هذا ليس انتقاص من كوادرنا الوطنية ولكن علينا الاعتراف بواقع الحال بان هناك حالات تستدعي علاجها بالخارج وهذا الامر ليس معمول به في الكويت فقط ولكن في معظم دول العالم ، وهذا ما يجعلنا نرفض المساس بكل ما هو في صالح المواطن لا سيما عندما يتعلق الامر بصحة الانسان

واضاف النائب الظفيري : ان هناك لجان طبية هي من تحدد الحالات المرضية المبتعثة للعلاج بالخارج بناءا على عدد من الاشتراطات والمعايير اهمها عدم توفر علاج الحالة داخل البلاد وعليه نستغرب مثل هذا الاقتراح ،وعليه نقول ان كان من حقنا جميعا الاقتراح والمطالبة وفق ما نراه مناسبا لكن علينا التفكير مليا في مدي ملائمة الاقتراح الذي نتقدم به لواقعنا الذي نعيشه

وتابع النائب الظفيري : ليس دفاعا عن وزارة الصحة لكن الوزارة تبذل جهود حثيثة لتقنين حالات الابتعاث من خلال حرصها الدائم على الارتقاء بخدماتها الصحية لجهة الكوادر الطبية وتدريبها المستمر ولجهة البنية التحتية وتوفير كل الاجهزة والمعدات الطبية وهو شهد تناقص في اعداد المبتعثين للعلاج بالخارج وميزانيته السنة الماضية واختتم النائب الظفيري مؤكدا ان بناءا على الاقتراح الذي اقرته اللجنة التشريعية فان في حال الحالات المستعصية تلتزم وزارة الصحة باحضار الطبيب المعالج من الخارج ومساعديه على نفقتها وهذا من المستغرب ايضا اذا ان بعض الاطباء من اصحاب الكفاءة مرتبطين بمواعيد في اماكن عملهم وليس من السهل التعاقد معهم عند الحاجة وعليه نرى ان الاقتراح بشوبه كثير من القصور وعليه ندعو الى رفض مثل هذا الاقتراح عند مناقشته من قبل اللجنة المختصة

أكد أن ذلك الاختيار يحملها مسؤولية كبيرة

# الهيفي: وضع وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ضمن بوابة الدولة الإلكترونية إنجاز نوعي

احمد الهيفي

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات الدكتور احمد براك الهيفي ان وضع الأنظمة البرلمانية المتكاملة للوزارة ضمن البوابة الالكترونية لدولة الكويت يعد انجازا نوعيا لها يحملها مسؤولية كبيرة في تقديم خدمة نوعية من المعلومات البرلمانية.

واضاف الهيفي في تصريح صحافي ان مشروع الأنظمة البرلمانية المتكاملة ومشروع موقع الوزارة الإلكتروني لمكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة تم إنجازهما وتطويرهما وصيانتهما بجهود أبناء الوزارة وخبراتهم الفنية العالية .

وأوضح أن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة دشنت منذ سنوات موقعها على شبكة الانترنت متضمنا نظاما آليا يختص بتغطية جميع أعمال مجلس الأمة مضيفا ان هذه الآلية تضمن مساعدة الوزراء والأعضاء والمواطنين في الاطلاع على سير عمل مجلس الأمة وأهم ما يدور فيه.

واعرب عن سعادته بهذا الإختيار لوضع الانظمة البرلمانية ضمن البوابة الالكترونية لدولة الكويت كونه يتوج جهود العاملين في الوزارة من قيادات وموظفين وعلى رأسهم وزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة الدكتور علي العمير منوها بجهود إدارة مركز نظم المعلومات في هذا الشان.

واضاف ان موقع الوزارة الاساسي يساهم في إبراز انجازات المجلس وإتاحة المعلومات البرلمانية لمتخذي القرار والباحثين والاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات للوصول إلى المعلومة ومواكبة منظومة الحكومة الإلكترونية وإعداد كوادر ذات قدرات عالية على الاستجابة لمهمة تحليل المعلومات وزيادة قدراتهم التحليلية والبحثية اللازمة.

وذكر أن هذا الإنجاز يأتي تكريسا لدور الوزارة كحلقة وصل بين الحكومة ومجلس الأمة والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عبر آليات متعددة أهمها المتابعة الآلية للاعمال البرلمانية وتوفير محتوى معلوماتي عن الأعمال ذات الصلة مشيرا الى سعي الوزارة لتتوافق أعمالها مع الخطة الإنمائية للدولة والمساهمة في تحقيق هدف تبسيط الإجراءات واستكمال منظومة الحكومة الالكترونية.

على خلفية تجاوزات شركة «كي جي ال»

# الجبري يلوح باستجواب وزير المواصلات

محمد الجبري

لوح النائب محمد الجبري باستجواب وزير المواصلات عيسى الكندري على خلفية تجاوزات شركة كي جي ال لافتا الى ان لديها تجاوز بمساحة مليون متر بدون عقود وتجاوز في ميناء الدوحة بدون عقود وتاخذ ملايين الدنانير شهريا في حين الوزير لم يمارس صلاحياته من خلال مجلس ادارة مؤسسة الموانىء لإيقاف هذا العبث والتجاوزات محذرا الوزير من خلال عدة خطوات اتخذها لتنبيهه من خلال الحديث منه وتوجيه اسئلة برلمانية وفق التدرج بالمساءلة وصولا للاستجواب بناء على مالذي من وثائق ومستندات سوف تجعلك في موقع محرج في قاعة عبدالله السالم.

واشار الجبري في تصريح للصحافيين الى ان الوزير احالها الى هيئة مكافحة الفساد للتعطيل والمماطلة ونحن نثق بالهيئة ولكن لماذا لم يطبق الوزير الإجراءات القانونية التي يفترض به ان يطبقها من خلال مجلس الادارة ثم بلي ذلك إحالتها لهيئة مكافحة الفساد منوها بان تحويل الملف الى الهيئة دون تضمنه ادانة واضحة بالتاكيد لن يصلوا لنتيجة.